

لبنان وحكومته الجديدة: تحديات الداخل والخارج

توفيق شومان
كاتب وباحث لبناني

ظل لبنان منذ مايو/ أيار ٢٠١٨ يرزح تحت وطأة تعقيدات تشكيل الحكومة المفترض أنها منبثقة عن الانتخابات النيابية التي جرت في مايو ٢٠١٨، حتى تم ظهور التشكيل الحكومي للنور في ٣١/١/٢٠١٩، وفيما عانى لبنان من تعقيدات سابقة فرضت تحدياتها على تشكيل الحكومات التي عرفها لبنان في العقد الأخير، مثل العوائق التي حالت دون تبلور حكومة تمام سلام في العام ٢٠١٣، قبل شد وجذب استغرق ٣١٥ يوماً، إلا أن التحديات التي واجهت استيلاء حكومة ما بعد انتخابات العام ٢٠١٨، طالت النظام السياسي اللبناني برمته، وطرحت أسئلة كثيفة حول مستقبل هذا النظام، وبالتحديد دستوره، وعلاقة المكونات الطائفية والمذهبية اللبنانية، بعضها بالبعض الآخر، ومدى ثقلها وحضورها في المؤسسات الدستورية للدولة اللبنانية. وإذا كانت عملية تشكيل الحكومة تمت في نهاية المطاف، فإن مراجعة تاريخية وسياسية ودستورية لكيفية تأليف الحكومات في لبنان، تفضي إلى مسألتين:

الأولى: مرتبطة بالقوى الحيوية السياسية والطائفية التي تتصدر واجهة القرار والفعل في مرحلة من المراحل، فتأتي الحكومات انعكاساً لطبيعة المرحلة والظروف المستجدة،

والثانية: متعلقة بالقواعد الناظمة لإيقاع الحياة السياسية نتيجة المتغيرات الطارئة على



المشهد الداخلي اللبناني، مثلما حدث مع "اتفاقية الطائف" في العام ١٩٨٩، حيث شكل جوهر التغيير في دستور جمهورية ما بعد "الطائف"، تقدم نخبة سياسية جديدة، حلت محل النخبة القديمة، وهو الأمر المتوقع مرة جديدة في هذه الآونة، بصرف النظر عن التوقيت، وبغض الطرف أيضاً عن الإعلان عن التشكيلة الحكومية الجديدة للرئيس سعد الحريري، ومن هنا يأتي تركيز دراسة أزمة تشكيل الحكومة اللبنانية على التعرف أولاً على القواعد الدستورية والسياسية الحاكمة لتشكيل الحكومات في لبنان، وهي القواعد التي تقدم تفسيرات لكثير من التعقيدات التي واجهت رئيس الوزراء سعد الحريري في تشكيله للحكومة الجديدة، والتعرف ثانياً على دروس التجربة التاريخية لتشكيل الحكومات اللبنانية وتعقيداتها سواء من ناحية عدد وزراء كل حكومة أو من ناحية زمن التشكيل، وأخيراً الخبرة المكتسبة من حكومات ما بعد اتفاق الطائف، والتعرف ثالثاً على التحديات الداخلية التي تواجه الحكومة اللبنانية الجديدة، وهي التحديات ذاتها التي كانت من أبرز أهم أسباب عرقلة تشكيلها، وأخيراً تنصرف على تحديات البيئة العربية للبنان والقيود التي تفرضها هذه البيئة على خيارات وبرامج الحكومة اللبنانية ومن ثم فرض نجاحها أو إخفاقها.

أولاً : القواعد الدستورية وتشكيل الحكومات

بحسب الدستور اللبناني المعدل إثر " اتفاقية الطائف " الموقعة في العام ١٩٨٩، فإن الحكومة اللبنانية تُعتبر مستقلة في الحالات التالية^(١):

١. إذا استقال رئيسها
٢. إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها
٣. بوفاة رئيسها
٤. عند بدء ولاية رئيس الجمهورية
٥. عند بدء ولاية مجلس النواب



٦. عند نزع الثقة عنها من قبل مجلس النواب

- أما قواعد تشكيل الحكومة اللبنانية، فيجب أن تأخذ هذه المسارات الدستورية^(٢):
- "يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها".
- رئيس الجمهورية "يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً".
- رئيس الجمهورية "يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة".

- رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة "يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها".
- ولا يحدد الدستور اللبناني مهلة زمنية لتشكيل الحكومة، ولا يقترب من هذه المسألة لا من قريب ولا من بعيد، إلا أنه يشترط على تكوين أي سلطة دستورية، أخذها بالاعتبار الميثاقية، والميثاقية في المفهوم اللبناني السائد، أن تتمثل الطوائف والشرائح المذهبية في السلطة المفترضة، ولذلك جاء في الفقرة "هـ" من مقدمة الدستور: "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"^(٣).

ووفقاً لما يمكن مقارنته بين نصوص الدستور وبين التعقيدات التي كانت تحول دون ولادة الحكومة، أو إعاقه هذه الولادة، يمكن قول التالي:

- طول أمد تشكيل الحكومة جراء عدم تقييد الدستور للرئيس المكلف بمدة زمنية لتقديم تشكيلته الوزارية.
- التعقيدات المرافقة لمفهوم الميثاقية وكيفية تطبيق هذه الميثاقية مثلما نص عليها الدستور.

هنا يمكن القول إن عقدي الميثاقية والأمد المفتوح، تبدوان في الظاهر دستوريتين، إنما الإيغال بعض الشيء في بواطن الخلافات الناشئة بين الأطراف اللبنانية حول طريقة أو طرق تشكيل الحكومة، تفضي إلى قناعة لا يعترها شك أو ريب، بأن مجمل الخلافات التي ترجى تبلور الحكومة اللبنانية، مرتبطة بتحديد الأحجام



والنفوذ داخل السلطة الإجرائية، مما يجعل الاحتكام إلى الدستور أمراً بعيد المنال، أو على الأقل الذهاب إلى الغلو السياسي في تفسير الدستور مما يعصف بروحه كقاعدة ضابطة لأدوات العمل بين مؤسسات الدولة أو بين السياسيين أنفسهم، وهذا ما يلاحظه بالضبط أحمد بيضون بقوله : "إن الصيغة اللبنانية المكرسة بافتراض الطوائف أطرافاً لعقد الميثاق إنما هي شيء مختلف جداً عن الدستور، وهي تترد عليه وعلى الميثاق نفسه، ثم على تماسك الدولة وعلى استقلالها، أي أنها تتحول إلى مرسى لنزاعات أهلية تخفق في درئها، مع ما ينطوي عليه هذا الإخفاق من استدرج عوامل للاضطراب مصدرها النطاقان الإقليمي والدولي"^(٤)، ونظير هذا القول الصادر في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، توجد جذوره في مرحلة ما قبل الحرب في الأدبيات السياسية للأحزاب اللبنانية، حتى تلك المصنفة يمينية مثل حزب الكتائب، إذ يقول القيادي الكتائبي رشاد سلامة في العام ١٩٧٠ : "إننا أول المقتنعين بأن نظام الطائفية السياسية المعمول به، يسيء إلى مفهوم العدالة، وقد تحول إلى سلاح بيد الإقطاع الرسمي والسياسي والمالي لضرب مفهوم العدالة والجدارة والاستحقاق"^(٥).

وحيال ذلك، لم يكن من قبيل الصدفة، أن تترافق معوقات تأخير تأليف الحكومة، مع حدة غير مسبوقة في الاتهام السياسي المتبادل، ومع حدة في التفسيرات الدستورية التي ذهبت إلى حدود التهديد بنزع التكليف من الرئيس المكلف، وهو أمر خارج عن الدستور تماماً، وقد ظهرت هذه الحدة بالآتي:

١- في الجانب السياسي :

حين كانت تحديات تشكيل الحكومة متراوحة بين ما يُعرف "بالعقدة الدرزية" المتصلة بزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، وأيضاً بـ "العقدة القواتية" المرتبطة بحزب "القوات اللبنانية" بقيادة سمير ججعج، كانت القوى المحسوبة على فريق "الثامن من آذار/ مارس"، تتهم المملكة العربية السعودية بعرقلة تشكيل الحكومة اللبنانية.

وحين طرح حزب الله توزيع حلفائه من النواب السنة المحسوبين على فريقه



السياسي ، راحت القوى المعروفة بفريق ”الرابع عشر من آذار / مارس“، نحو اتهام سوريا وإيران بإعاقة ولادة الحكومة.

ولا شك أن مثل هذه الاتهامات، غدت الانقسامات بين الأطراف المعنية، وتوسعت رقعة الفجوات أيضاً، حين حاولت الأطراف السياسية تشريع مغانمها الوزارية استناداً إلى نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، حيث اجتهد هذا الطرف أو ذاك، بتأكيد انتصاره الانتخابي، وبالتالي أحقيته بالحصول على وزن وزاري يوازي وزنه التمثيلي النيابي، وواقع الحال، أن هذه مسألة سياسية محضة غير متصلة بأعراف تشكيل الحكومة التي لا تخضع لمعادلة الأغلبية والأقلية، كما أن الانتخابات لم تجر على أساس التنافس الأغلبي الذي يحكم والأقلوي الذي يعارض، غير أن كل ذلك، أدى إلى عدم الاتفاق على معايير التشكيل ولا على القاعدة العددية التي يمكن أن تتشكل منها الحكومة، ولذلك تراوحت الطروحات بين حكومة من ٢٤ وزيراً، أو ثلاثين وزيراً، أو اثنين وثلاثين وحتى ستة وثلاثين وزيراً.

٢- في الجانب الدستوري:

لم تشهد عمليات تشكيل الحكومات اللبنانية منذ خروج اللبنانيين من الحرب الأهلية في العام ١٩٩٠، سجالات حادة حول دستور ما بعد "اتفاقية الطائف"، مثلما هي الحال بعد انتخابات ٢٠١٨، وإذ شكل الخلاف بين الرئيسين إميل لحود ورفيق الحريري في العام ١٩٩٨، نوعاً من "الصدام" بين رئيسين، أسفر عن اعتذار الحريري عن عدم تشكيل الحكومة آنذاك، فإن ما شهده لبنان منذ انتخابات العام ٢٠١٨، نوعاً من "الصدام" بين رئاستين، أو مؤسستين دستوريتين، عنوانه وتفصيله الصراع بين رئاستي الجمهورية والحكومة حول صلاحيات كل منهما بتشكيل الحكومة، وصولاً إلى طروحات اجتهادية دستورية حول تحديد مهلة زمنية لتشكيل الحكومة أو احتمال نزع التكليف من الرئيس المكلف عبر رسالة يمكن أن يوجهها رئيس الجمهورية إلى مجلس النواب لمناقشة هذا الأمر.

إذاً في هذه الحال، نكون أمام مجموعة من "الاجتهادات الدستورية" في غاية الخطورة:



- الأولى: متمثلة برسالة من رئيس الجمهورية إلى مجلس النواب لدفع أعضائه نحو نقاش مآلات الوضع المتصل بتعثر التوافق حول تشكيل الحكومة، مستنداً بذلك إلى الفقرة العاشرة في المادة ٥٣ (٥) من الدستور اللبناني والتي تنص على أن رئيس الجمهورية "يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب".
- الثانية: تتعلق بالمهلة الزمنية لتشكيل الحكومة.
- الثالثة: مرتبطة بعرض معوقات التأخير ونقاشها في مجلس النواب.
- الرابعة: نزع التكليف من الرئيس المكلف، في حال استقر رأي الغالبية النيابية (٦٥ نائباً) على هذه الإجراءات، ومثل هذا النقاش تم تناوله بكثافة في وسائل الإعلام اللبنانية.
- الخامسة: تسمية شخصية سياسية غير الرئيس سعد الحريري بتشكيل الحكومة أو إعادة تسمية الحريري من جديد.

إن مثل هذا النقاش الذي يثقل اللبنانيين منذ فترة، يدفع إلى العن طموحات التعديل الدستوري، أو تحويل الطموحات المذكورة إلى "أعراف دستورية"، توازي أصل النص الدستوري وتتفوق عليه، مثلما هي حال الكثير من الممارسات السياسية اللبنانية التي باتت تتخذ الأعراف والسوابق "نموذجاً" (٦) لإدارة الدولة، فحلت الأعراف محل قاعدة الحكم وهي الدستور.

ثانياً : استنباط الأسباب: الحكومات اللبنانية رشاقة العدد والزمن.

يقتضي الحديث عن الأزمة التي واجهت تشكيل الحكومة اللبنانية ٢٠١٨/٢٠١٩، العودة إلى تاريخ تشكيل الحكومات اللبنانية عامة، إن لجهة القاعدة العددية التي كانت على أساسها تولد هذه الحكومات أو تستقبل، أو لجهة السرعة في إنجاز عملية التشكيل الحكومية.

١- القاعدة العددية (عدد وزراء الحكومة)

المرحلة الأولى : الحكومات اللبنانية (١٩٤٣ - ١٩٧٦)

شهد لبنان تشكيل ٥٢ حكومة في الفترة الممتدة بين أول حكومة بعد الاستقلال في



العام ١٩٤٣ في عهد الرئيس بشارة الخوري وآخر حكومة في عهد الرئيس سليمان فرنجية في العام ١٩٧٦، بعد سنة من وقوع الحرب اللبنانية. وسنلاحظ في هذه المرحلة، كيفية سيادة "الحكومات الرشيقة" في فترة ما قبل حرب العام ١٩٧٥، إذ أن أغلب التشكيلات الوزارية، كانت تتراوح بين ٧ وزراء و٩ وزراء، فيما تشكيلات حكومية عدة اقتصر عدد وزرائها على أربع أو خمس وزراء. وسنلاحظ مرة ثانية، ان الحكومات الموسعة، التي كان يتم تشكيلها آنذاك، لم تكن ذات عمر مديد، لأن اعتماد حكومات من خمسة عشر وزيراً أو أقل بقليل أو أكثر بقليل، كان تعبيراً عن أزمات مرتبطة بتعقيدات تلك المرحلة، مثلما حدث مع حكومة سامي الصلح (١٣ وزيراً) في آخر عهد الرئيس كميل شمعون، أو كما جرى مع حكومة صائب سلام الثالثة (١٧ وزيراً) في عهد الرئيس فؤاد شهاب، حيث أريد لهذه الحكومة أن تكون معبراً بين مرحلتين وعهدين (كميل شمعون فؤاد شهاب) وكذلك مع حكومتي رشيد كرامي (١٥ وزيراً لكل منهما) في أواخر عهد الرئيس شارل حلو (الهجوم الإسرائيلي على مطار بيروت واتفاق القاهرة)، أو في حكومتي أمين الحافظ وتقي الدين الصلح (١٦ وزيراً ٢١ وزيراً) في عهد الرئيس سليمان فرنجية، إثر اغتيال فرقة "كوماندوز" اسرائيلية لقياديين فلسطينيين في العام ١٩٧٢، وكذلك الصدامات التي وقعت بين الجيش اللبناني وفصائل المقاومة الفلسطينية في العام ١٩٧٣.

والملاحظة الثالثة، تكمن في العودة السريعة إلى خيار "الحكومات الرشيقة"، بعد احتواء تداعيات الأزمات الناشئة، وكأن الطارئ هو "الحكومات الثقيلة بوزراء كثر"، فيما الثابت وزراء أقل وفعالية حكومية أفضل، من المناسب أن يتم تعريفها بـ "الحكومات الرشيقة".

إن هذا العرض العددي والزمني لقوائم الحكومات اللبنانية وفترات تشكيلها، هدفه القول بأن الأزمات السياسية في فترة ما قبل الحرب، كانت دافعاً لتشكيل حكومات موسعة نسبياً، وهذا ما يمكن الإشارة إليه مع أول حكومة موسعة عرفها لبنان في



العام ١٩٥٨ برئاسة سامي الصلح (١٣ وزيراً) في عهد الرئيس كميل شمعون، حين انقسم اللبنانيون بين مؤيد لـ "سياسة المحاور" والانضمام إلى "حلف بغداد" كما كان يطمح الرئيس شمعون، وبين رافض لهذه السياسة وموالٍ للرئيس جمال عبدالناصر المعارض لـ "سياسة المحاور"، فيما جاءت حكومة صائب سلام الثالثة (١٧ وزيراً) في العام ١٩٦٠ في عهد الرئيس فؤاد شهاب، كصيغة جامعة وهادفة لإزالة آثار شبه الحرب الأهلية التي انزلق اليها اللبنانيون قبل سنتين من ذلك، وأما حكومتا رشيد كرامي (١٥ وزيراً) في أواخر الستينيات خلال عهد الرئيس شارل حلو، فكانت تعبيراً عن أزمة عاصفة مر بها لبنان بعد مجموعة استحقاقات داخلية وخارجية، منها الانقسام حول الفدائي انطلاقاً من لبنان، و"اتفاق القاهرة" الذي أتاح للمقاومة الفلسطينية القتال ضد إسرائيل من داخل الأراضي اللبنانية، وفوز "الحلف الثلاثي" المدرج في خانة اليمين السياسي آنذاك في انتخابات العام ١٩٦٨، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على لبنان بعد الحرب العربية الإسرائيلية في الخامس من يونيو / حزيران ١٩٦٧، وهو الأمر الذي يمكن انطباقه على التشكيلات الحكومية في عهد الرئيس سليمان فرنجية، وبالأخص حكومة تقي الدين الصلح (٢١ وزيراً) وكذلك أمين الحافظ (١٦ وزيراً)، فاتساع العمل الفدائي من لبنان والمواجهات بين الجيش اللبناني والفصائل الفلسطينية، وارتفاع وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، كل ذلك أسهم في الذهاب نحو خيار الحكومات الموسعة كصيغة وطنية لنقل الخلافات السياسية إلى مؤسسات الدولة بغرض خفض وتيرتها وحدثها.

وإذا ما تم تجاوز مرحلة الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) وطريقة تشكيل الحكومات اللبنانية وخضوعها لظروف الحرب ومنطقها^(٩)، فإن أولى الحكومات الموسعة وغير المسبوقة في عدد وزرائها، كانت مع حكومة عمر كرامي (٢٩ وزيراً) في العام ١٩٩٠، ومبررات هذه السابقة مردها إلى مسعى يستجمع القوى السياسية اللبنانية في إطار حكومة وطنية جامعة تنقل البلاد من مرحلة الحرب الأهلية إلى مرحلة السلم الأهلي^(٨)، إلا أن هذه السابقة تحولت إلى قاعدة لتشكيل الحكومات بعد



العام ١٩٩٠ باستثناء حالات نادرة، الأمر الذي يوحي باستعصاء المصالحة الوطنية، وهذه المصالحة المفقودة، التي ينعكس فقدانها في الحكومات الموسعة أو "الحكومات الثقيلة"، باتت تعبر عن غيابها بـ "القتال السياسي" وريث "القتال الميداني" الذي يسبق تشكيل الحكومات، مما يطيل أمد التشكيل ويجعله خاضعاً لـ "حروب التعطيل" أو لـ "حروب الشروط" والشروط المضادة.

٣- حكومات بعد "الطائف": آليات التشكيل

وفقاً للدستور اللبناني الذي سبق إصلاحات "الطائف" فإن "رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيساً ويقيلهم"^(٩)، وهذا عنى أن لرئيس الجمهورية سلطة قابضة على مجلس الوزراء في التعيين والإقالة، بمن فيهم رئيس الحكومة المتساوي مع وزرائه، وربما لهذا السبب، لم يأت دستور ما قبل العام ١٩٨٩، على ذكر رئيس الوزراء (وليس مجلس الوزراء) سوى مرتين، إحداها في المادة ٥٣ والأخرى في المادة ٦٦^(١٠)، وكذلك لم يحدد الدستور صلاحيات معينة لرئيس حكومة ما قبل "الطائف"^(١١).

وأما بعد الإصلاحات الدستورية في العام ١٩٨٩، فقد غدا لرئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء صلاحيات محددة وواضحة ضمن الباب الثاني من الدستور الجديد، ويلخص النائب البير منصور، أحد المشاركين في الحوارات التي أدت إلى إنتاج "اتفاق الطائف" التعديلات الدستورية الجديدة بالقول إنه: "صيغة حكم داخلية قوامها نقل السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء"^(١٢).

غير أن هذه التعديلات، على رأي مفكرين وباحثين "أعدت إنتاج النظام الطائفي لكن بعد إجراء تعديلات هامة على توازن القوى بين مكوناته"^(١٣).

واقع الأمر بعد "الطائف"، لم يحد عن جادة ما سبقه، لجهة إعادة إنتاج النظام الطائفي بصيغة جديدة، وهي الإشكالية الكبرى التي تواجهها مجمل عمليات تشكيل الحكومة، ذلك أن النزاع على حجم الحضور داخل السلطة التنفيذية الممثلة بمجلس الوزراء، غالباً ما تتخذ أبعاداً طائفية، ومن الأمثلة المستجدة على ذلك، "لقاء بكركي"



الذي جمع القادة الموارنة في السادس عشر من يناير / كانون الثاني ٢٠١٩ الذي رفض بحسب بيان صادر عنه "الأساليب التي تهدد بالانقلاب على الدولة او السطو على قرارها" (١٤)، أو كما حذر مجلس المفتين من خطورة المس بصلاحيات رئيس مجلس الوزراء المخول دستورياً بتشكيل الحكومة (١٥)، او حين استقال الوزراء الشيعة من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في العام ٢٠٠٦، "ففقدت مقدرتها على الحكم" (١٦)، وتحولت أزمة الاستقالة آنذاك إلى أزمة ميثاقية، بعدما باتت طائفة لبنانية من ضمن الطوائف الثلاث الكبرى خارج مجلس الوزراء صاحب القرار الفعلي في لبنان.

إن الأمثلة الثلاث السابقة الذكر، بقدر ما تعبر عن واقع طائفي يفرض تداعياته على المشهد اللبناني ومن ضمنه تعقيدات تشكيل الحكومة، فإنه من جانب آخر، ينظم إيقاع هذا المشهد بهدوء أحياناً وبصخب في أحيان أخرى، وهو إيقاع مستجد بأطراف ثلاثة، بعدما دخلت "الشيعية السياسية" مؤخراً إلى دائرة الفعل، في مسعى منها لتوكيد فاعليتها في صناعة القرار اللبناني، بعدما كانت متخلفة عنه لأسباب شتى منذ استقلال لبنان في العام ١٩٤٣، وهو ما فعلته "السنية السياسية"، خصوصاً، بين الأعوام ١٩٨٩ و ٢٠٠٥، وهذا ما كان لـ "المارونية السياسية" قصب السبق به بين الأعوام ١٩٤٣ و ١٩٧٥، وعلى هذه المعادلة السياسية الطائفية، تتشكل الحكومات اللبنانية أو تتعطل، ولكن من دون أن تأخذ هذه المعادلة المستجدة طريقها إلى التأطير الدستوري لغاية الآن.

ثالثاً : الحكومة الجديدة وتحدياتها الداخلية

في الواحد والثلاثين من يناير / كانون الثاني ٢٠١٩، توصلت الأطراف السياسية اللبنانية إلى التوافق على تشكيلة حكومية، بعد شد وجذب استمر زهاء تسعة أشهر، كاد لبنان معها أن ينزلق نحو مجهولين، الأول: صدام مباشر بين قواه السياسية الطائفية، والثاني: انهيار اقتصادي ومالي أعاد إلى الأذهان الانهيار غير المسبوق الذي عرفه لبنان في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين الماضي، واستمر إلى مطلع التسعينيات.



وإذ أنتج التوافق السياسي، لحظة تفاؤل، عنوانها ائتلاف حكومي عريض، شمل معظم الأطراف والأحزاب الفاعلة في المشهد اللبناني العام، فإن مرحلة ما بعد التشكيلة الحكومية تطرح أسئلة كبرى مرتبطة بكيفية الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني، وإدارة النزاعات المستشرية بين القوى الحزبية، فضلاً عن تعقيدات الواقع الاقتصادي وتحدي العلاقات مع الخارج وفي طبيعتها العلاقات اللبنانية مع المحيط العربي.

١ - الثنائيات والنزاعات

يمكن القول بداية، إن ثلاثة أطراف أساسية تقدمت إلى واجهة التأثير الأكثر فاعلية في تشكيل حكومة الرئيس سعد الحريري الثالثة، وهذه الأطراف هي:

- التيار الوطني الحر.
- تيار المستقبل.
- حزب الله.

ومقابل الفاعلية القصوى للأطراف الثلاثة المذكورة سابقاً، تراجع تأثير القوى التالية:

- الحزب التقدمي الاشتراكي.
- حزب القوات اللبنانية.

وإذا ما تمت ملاحظة التفاهم القائم بين حركة "أمل" و "حزب الله"، وهو التفاهم المعروف بـ "بالثنائي الشيعي"، فإنه يمكن إضافة حركة "أمل" التي يترأسها رئيس مجلس النواب نبيه بري، إلى مصاف الأطراف ذات التأثير العالي في التوافق على التشكيلة الحكومية الجديدة، لينحصر تراجع التأثير بالحزب التقدمي الاشتراكي الذي يتزعمه وليد جنبلاط وبـ "القوات اللبنانية" التي يقودها سمير ججع.

وحيال هذه الخارطة السياسية التي توشر إلى فواعل حزبية متقدمة وأخرى متراجعة، فهذا يعني من وجهة نظر ثانية، أن ثمة نخبة سياسية جديدة باتت تقبض على زمام القرار السياسي اللبناني، وعلى رأسها "حزب الله" و "التيار الوطني الحر"



الذي يقوده الوزير جبران باسيل نيابة عن مؤسسه رئيس الجمهورية ميشال عون، فضلا عن تيار "المستقبل" المتحول من رأس حربة لقوى الرابع عشر من مارس/ آذار إلى فاعل تسوية مع "التيار الوطني الحر" و صانع هدنة مع "حزب الله". ولعل التدقيق في عمق الخارطة، سيفضي حكماً إلى ملاحظة أن فاعلين أساسيين من الأطراف ذات التأثير العالي، وهما "حزب الله" و"التيار الوطني الحر"، هما من خارج المناخات والتوافقات المحلية والخارجية التي أنتجت "اتفاقية الطائف" في العام ١٩٨٩، في حين أن تيار "المستقبل" المتبلور بصيغة جديدة مع الرئيس سعد الحريري، يلاقي هذين الطرفين الفاعلين عند أكثر من منعطف سياسي وتسوي، وحتى في ممارسة "الأعراف" الخارجة في أحيان كثيرة عن دستور "اتفاقية الطائف".

وبناء على ذلك، جاءت عملية تشكيل الحكومة وفقاً لـ "مثالته سياسية"، أنتجها ثلاثي النخبة الجديدة: "التيار الوطني الحر" و تيار "المستقبل" و "حزب الله"، وذلك هو المظهر العام الذي أفرزته التشكيلة الحكومية الجديدة، ولكن في داخل المشهد وعمقه، يمكن الحديث عن:

- ثنائي قوامه "حزب الله" و حركة "أمل".
- ثنائي محتمل قوامه "القوات اللبنانية" و "الحزب التقدمي الاشتراكي".
- وعلى ضفاف هذه الثنائيات تجدر الإشارة إلى:
- علاقة تاريخية بين رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، تتمحور حول التقارب الشخصي والافتراق السياسي.
- علاقة تحالفية باتت حذرة وتحت سقف الاختبار بين "حزب الله" و"التيار الوطني الحر"، وهذه العناوين العامة للثنائيات والتحالفات السياسية اللبنانية^(١٧)، من شأنها أن تخلف آثاراً عميقة على كيفية إدارة الحكومة الوليدة حين البحث في الملفات الإشكالية التي تطل القطاع العام بتفاصيله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، أو لدى الإطلاة على علاقات لبنان الخارجية.



٢- تحدى الفساد

في الفقرة الثالثة من البيان الوزاري الذي تلاه الرئيس سعد الحريري في اليوم الأول من الجلسات النيابية المخصصة لنيل حكومته ثقة مجلس النواب، جاء أن الحكومة الجديدة ستعمل على : "إقرار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومشاريع القوانين المتعلقة بها وبرنامجها التنفيذي" (١٨).

واقع الحال، أن مثل هذه الدعوات المتطرفة إلى مكافحة الفساد، أضحت من الأدبيات التقليدية في البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية (١٩)، وفي الخطاب السياسي المعتمد لدى الأحزاب اللبنانية المختلفة، إلا ان المفارقة، تكمن في إلغاء وزارة مكافحة الفساد، وفي حلول لبنان في مرتبة متدنية جداً وفقاً لـ "منظمة الشفافية الدولية"، حيث تُظهر تقاريرها الصادرة في السنوات الثلاث الماضية التالي:

- في العام ٢٠١٦: احتل لبنان المرتبة ١٣٦ من أصل ١٧٦ دولة شملتها قائمة "منظمة الشفافية الدولية" (٢٠).
 - في العام ٢٠١٧: تم تصنيف لبنان في المرتبة ١٤٣ من بين ١٨٠ دولة ترزح تحت وطأة الفساد.
 - في العام ٢٠١٨: احتل لبنان المرتبة ١٣٨ عالمياً من ضمن قائمة شملت ١٨٠ دولة، ولا يمكن اعتبار ذلك تراجعاً في نسبة شيوع الفساد في لبنان، بل إنه ناتج عن تراجع لبعض البلدان في المؤشر العام، أما على المستوى الإقليمي فقد حافظ لبنان على مرتبته المتدنية وهي ١٣ من أصل ٢١ دولة عربية (٢١).
- وبحسب "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية"، وهي الفرع المحلي لـ "منظمة الشفافية الدولية"، أنه : "على الرغم من استئراء الفساد في لبنان على نحو دائم، فقد تضخمت آثاره عام ١٩٩٠ بعد انتهاء سنوات الحرب الأهلية الـ ١٥، ويتحكم الفساد في جميع قطاعات المجتمع والمؤسسات الحكومية، والفساد في لبنان متفشي في جميع صورته بما فيها الرشوة والمحسوبية، والاختلاس، وشراء الأصوات، وتلقى لبنان درجة ٤٥/١٠٠ في مؤشر النزاهة العالمية ٢٠٠٧، وبذلك يعد لبنان دولة



ضعيفة من حيث النزاهة، و النتيجة المنخفضة لهذا المؤشر هي نتيجة عدم وجود تشريعات لمكافحة الفساد في هذا البلد و عدم وجود مؤسسات رئيسية لمكافحة الفساد“^(٢٢).

وبالاستناد إلى ما تنقله صحيفة ”الأبواب“ الناطقة بلسان الحزب التقدمي الاشتراكي، عن المدقق الفرنسي في حسابات مؤتمر ”باريس ٢١“ الخاص بتقديم استثمارات ومساعدات اقتصادية إلى لبنان، أن شيوع الفساد في لبنان شبيه بالشيوع السرطاني، وعلى الرغم من عمله مدققاً في خمس وعشرين دولة من بينها نيجيريا وتنزانيا وساحل العاج، فإن واقع الفساد في لبنان يبقى أقرب إلى دولة مثل بوتسوانا^(٢٣)، فيما يقدر مصباح مجذوب نائب رئيس ”الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية“، حجم الأموال اللبنانية المهدورة جراء الفساد بين ٧ و ١٠ مليارات دولار سنوياً^(٢٤)، في حين أن ثمة عوامل عدة تدفع نحو استشراف الفساد واستمراره^(٢٥).

١. انتشار الخطاب الطائفي الزبائني.
 ٢. تقاسم السلطات السياسية على قواعد المحاصصة الطائفية والحزبية .
 ٣. فقدان الثقة بالنظام السياسي اللبناني.
 ٤. ”ثقافة الغنيمة“ التي تخول لأصحاب النفوذ الاستحواذ على المال العام وقطاعات الاستثمار.
 ٥. عدم إقرار الموازنات المالية العامة للدولة اللبنانية، ولمدة عشر سنوات.
 ٦. غياب سلطة القانون وانعدام المحاسبة.
 ٧. التوريث السياسي وشخصنة العمل الحزبي.
 ٨. غياب المناقصات عن الصفقات العمومية، إذ أن أكثر من خمس وتسعين في المائة من الصفقات العمومية لا تخضع للمناقصات^(٢٦).
 ٩. استمرار القوى الحزبية نفسها بإدارة الحياة العامة من دون أي تبديل أو تغيير لهذه القوى التي أسهمت في شيوع الفساد العام أو أنتجته.
- إن نسبة الفساد وفقاً للتقديرات المتداولة في السنوات القليلة الفائتة تقارب ١٨%



من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٢% في الولايات المتحدة الأميركية، و ٣% في بريطانيا^(٢٧)، وتتمركز آليات إنتاج الفساد في:

• ارتفاع نسبة التهرب الضريبي ومراوحتها بين: ٧,٢% من الناتج المحلي الإجمالي مثلما يرى خبراء اقتصاديون^(٢٨)، و ١٠% كما يذهب تقرير "بنك عودة" أحد أهم المصارف اللبنانية، وليخلص التقرير إلى القول إن قيمة التهرب الضريبي تصل إلى خمسة مليارات دولار سنوياً^(٢٩)، أي ما يوازي العجز المالي السنوي الذي يرهق المالية اللبنانية العامة.

• التوظيف السياسي في القطاع العام، حيث تبلغ أعداد العاملين في هذا القطاع حوالي ٣٠٠ ألف شخص، أي ما يوازي ربع القوى اللبنانية العاملة، وإذا ما تم استثناء المنتسبين إلى القوى العسكرية والأمنية (١٢٠ ألفاً)، فإن خمسين في المائة من الموظفين المتبقين، يتم توظيفهم لأغراض سياسية وحزبية^(٣٠).

• غياب الفرص الاقتصادية يهدر ٩% من الناتج المحلي. إن هذه النسب والأرقام، المنحولة إلى دورة حياة عامة ويغذيها شيوع ثقافي طائفي حزبي، يصعب كبح جماحها في ظل استحكام القوى السياسية المنتجة للفساد بمفاصل الدولة وقرارتها ومؤسساتها، مما يجعل "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد" مثلما جاء في البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري، حبراً بلا طائل، ذلك أن استمرار الولاءات السياسية غداً مرتبطاً بإشاعة الفساد الوظيفي والتهرب الضريبي وتعطيل الأجهزة الرقابية والسلطة القضائية، الأمر الذي يجعل القوى النافذة، لو اندفعت نحو مكافحة الفساد، تغامر بولاء جمهورها وتضعها في مواجهة معه من جهة، وفي مواجهة ثانية، مع مصيرها ومستقبلها.

٣- الأزمة الاقتصادية

اتخذت الحكومة اللبنانية الجديدة شعار "إلى العمل" عنواناً لها، وأكدت في بيانها الوزاري أنها "حكومة أفعال لا أقوال، وحكومة القرارات الجريئة والإصلاحات، وتلتزم التنفيذ السريع والفعال لبرنامج اقتصادي، إصلاحي، استثماري، خدماتي اجتماعي،



يستند إلى مؤتمر "سدر" وتوصيات المجلس الاقتصادي الاجتماعي، والفرصة متاحة لمشروع نهوض اقتصادي واستثماري واعد".

إن النظر في البيان الوزاري الجديد للحكومة الجديدة، وعلى الرغم من كونه، يرسم خارطة طريق واضحة لإقلاع العجلة الحكومية، وهو من المرات النادرة، منذ عقود، التي تتطرق فيها البيانات الوزارية إلى خطط وبرامج تفصيلية لآليات عمل الحكومات اللبنانية، فالآمال والنوايا الطيبة والوضوح في أساليب العمل وطرقه، غير كافية لإعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني وتصحيحه واحتواء الدين العام، بما يؤدي إلى إعادة الاعتبار إلى موقع لبنان الاقتصادي والمالي الذي عرفه منذ استقلاله في العام ١٩٤٣ واستمر حتى عشية الحرب الأهلية في العام ١٩٧٥، ومثل هذه القراءة غير المتفائلة، تستند في جانب منها، على فقدان الروح الجماعية الوطنية بين الأحزاب المؤتلفة في الحكومة وانعدام الثقة بين مكوناتها وتضارب برامجها ومشاريعها السياسية، وفي جانب آخر تستند هذه القراءة إلى لغة الأرقام التي تقول :

يبلغ حجم الدين العام اللبناني حوالي ٨٥ مليار دولار أميركي^(٣١)، ويتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ٥٣ مليار دولار، مما يعني أن حجم الدين يقارب ١٣٥ في المائة من حجم الاقتصاد، وفي حين أن لبنان غير مصنف في ترتيب الدول الفقيرة، وهو مدرج في مرتبة الدول المتوسطة الدخل، حيث يبلغ دخل الفرد حوالي ١١ ألف دولار سنوياً، أي ما يعادل ٩٢٠ دولاراً في الشهر إذا تم تقسيم إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان، إلا أن هذا الرقم لمداخيل الأفراد ينحصر في الإطار النظري، فمعدل الفقر في لبنان يتراوح بين ٣١ في المائة و٣٨ في المائة، مع مدخول للفرد بأقل من أربعة دولارات يومياً، أي ١٢٠ دولاراً في الشهر الواحد، كما أن ثمانية في المائة من اللبنانيين يحصلون على أقل من دولار يومياً، وهذا يطيح بمجمل الأرقام الدفترية الواردة آنفاً، ويؤشر من جانب آخر إلى سوء توزيع الثروة في لبنان^(٣٢).

ووفقاً لدراسات اقتصادية معتبرة، من بينها دراسة مصرف "كريدي سويس" أن نسبة اللبنانيين الذين يمتلكون ثروة أقل من ١٠ آلاف دولار هي ٦٧,٣%، وما بين



١٠ و ١٠٠ ألف دولار ٢٩,٧%، وما بين ١٠٠ ألف ومليون دولار ٢,٨%، وأكثر من مليون دولار ٠,٣%، ومما يزيد الأمر صعوبة وتعقيدا أن ٨٠٠٠ شخص في لبنان يمتلكون نصف ثروة لبنان. مما يلزم إعادة تكرار القول بأن توزيع الثروات في لبنان غير عادل على الإطلاق^(٣٣).

وإذا كان جملة من المفكرين ينطلقون في تحديد أسباب الفقر والاختلال الاقتصادي من معادلة تقول "لا يوجد بلاد فقيرة، إنما يوجد أنظمة فاشلة في إدارة موارد البلاد"، كما يقول نعوم تشومكي، فإن هذه المعادلة تنطبق على لبنان، وهذا ما يدفع مرة أخرى إلى مكان الخلل الاقتصادي المصحوب بالإفقر، وهي مكان يصعب سد ثغراتها، وعلى رأسها :

١. إيقاف العجز القائم في قطاع الكهرباء والذي يبلغ ملياري دولار أميركي سنوياً، ويقارب حوالي نصف الدين العام كما يقول رئيس الجمهورية العماد ميشال عون^(٣٤)، الأمر الذي يعني أنه لو تم إصلاح هذا القطاع لكان الدين العام انخفض من ٨٥ مليار دولار إلى حوالي ٤٣ ملياراً، ولا يبدو في الأفق أية معالم لإصلاح القطاع المذكور.

٢. خفض التوظيف السياسي والتهرب الضريبي وتفعيل السلطات القضائية والرقابية، وهي عوامل غير متوقع تطبيقها لأسباب سياسية وولائية مشار إليها سابقاً.

٣. تفعيل القطاع السياحي الذي بلغ مردوده في العام ٢٠١٠ حوالي ٨ مليارات دولار، وهذا الأمر يتطلب حوافز استثنائية، لا تبدو هي الأخرى ظاهرة ومعلومة.

٤. تفعيل الصادرات اللبنانية باتجاه دول الخليج والعراق، ولا يظهر أي مؤشر إيجابي حيال ذلك، مع الإشارة إلى أن الأقطار العربية تستحوذ على ٨٥ في المائة من الصادرات اللبنانية^(٣٥).

إن رهان الحكومة اللبنانية الجديدة، ومعها الطبقة السياسية النافذة، على الإصلاح الاقتصادي أو إنعاش الاقتصاد اللبناني، يتوزع على ثلاثة محاور:



- "مؤتمر سدر" في باريس، ونتائجه التي قررت تقديم ١١ مليار دولار إلى لبنان، كمشاريع استثمارية وإنهاضية.
- قطاع النفط والغاز على الشواطئ اللبنانية.
- إعادة إعمار سوريا.

ولدى التدقيق في هذه المحاور، ستقفز إلى واجهة القراءة، أن الرهانات اللبنانية محصورة بعوامل الاستقرار الداخلي وانضباط علاقات لبنان مع الخارج وبالهدوء على الجبهة الجنوبية مع إسرائيل، وتلك رهانات قابلة للإخفاق والنجاح، مع ارتفاع منسوب الإخفاق، نظراً للاضطراب السياسي اللبناني أولاً، وهو كاد يطيح بنتائج "مؤتمر سدر" وهذا ما أبلغه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للمسؤولين اللبنانيين قبل التوافق على تشكيل الحكومة في أواخر يناير / كانون الثاني ٢٠١٩، فضلاً عن عدم انضباط العلاقات اللبنانية الخارجية، واحتمال انتكاسها بين حين وآخر، مما ينعكس سلباً على تعامل الدول المانحة والمشاركة في "مؤتمر سدر"، كما أن العلاقات اللبنانية السورية التي تفترض تنظيماً وتطبيعاً غائبين، يجعل الرهان على الإسهام في إعادة إعمار سوريا عرضة للاضطراب في المدى المنظور على الأقل، فيما العين الإسرائيلية ذات التصويب الدائم على حقول الغاز والنفط على الشواطئ اللبنانية المتداخلة مع الشواطئ الفلسطينية، من شأنها إدخال الرهان اللبناني على قطاع الطاقة المستجد في بؤرة التوتير الدائم الذي يكبح عمل "الكونسورتيوم" الروسي الفرنسي الإيطالي، المكلف باستخراج الطاقة من الحقول اللبنانية.

وبناء على ذلك، تبدو آفاق الإصلاح الاقتصادي الموعود، تعوزها المعطيات العملية، لأسباب عدة، منها: أن الاستقرار اللبناني هش وهزيل، وعلاقات الأطراف اللبنانية بعضها ببعض الآخر قائم على "ربط النزاع"، والثقة مفقودة بين أركان الطبقة السياسية في الداخل، ومفقودة بين لبنان والخارج، ويضاف إلى ذلك أن النظام السياسي الاقتصادي الزبائني الذي اعتمده وكرسته القوى النافذة، يلزمها بالمحافظة عليه حتى تحافظ على استمرارها وبقائها.



ثالثاً : تحديات البيئة العربية والإقليمية

ثمة دائرة أساسية وأولى في علاقات لبنان الخارجية، وهي الدائرة العربية، وقد تنبه اللبنانيو ما بعد الاستقلال مبكراً إلى ذلك، وخصوصاً الثنائي بشاره الخوري رياض الصلح، أول رئيس للجمهورية وأول رئيس للحكومة، وكذلك فؤاد شهاب ثالث رئيس للجمهورية اللبنانية.

وهذه الدائرة مشطورة إلى شطرين أو نصفين:

• العلاقة مع سوريا.

• العلاقة مع المحيط العربي العام.

في العلاقة مع سوريا، من الأهمية القصوى العودة إلى البيان الوزاري لأول حكومة لبنانية بعد الاستقلال برئاسة رياض الصلح، وهو البيان الذي يمكن وصفه بـ "وثيقة الاستقلال" الثانية، لما تضمنه من خطة عمل حكومية اقتصادية وسياسية تفصيلية ودقيقة، جرت على نهج البيانات الوزارية كلها في وقت لاحق، قبل تحولها إلى أصداء خاوية، وفي هذا البيان الذي حضرت سوريا في نصه ورد الآتي:

"يقتضي تنظيم الاستقلال أن تعتمد الحكومة إلى تسلم جميع صلاحياتها كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلة، وهي على ذلك، ستقوم بالاتفاق مع شقيقتها سوريا على إدارة ما يُعرف اليوم بالمصالح المشتركة"^(٣٦).

وبما يرتبط بعلاقات لبنان بمحيطه العربي العام، يشكل التفاهم بين الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر نموذجاً لصوغ علاقات لبنانية عربية بعيدة عن "سياسة الأحلاف"^(٣٧)، وقائمة على الإجماع العربي، ومن هذا المنظور ذاته كتب فؤاد عمون وزير الخارجية اللبنانية الأسبق في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين فقال: إن مبادئ السياسة الخارجية اللبنانية تقوم على: "الأخوة و التعاون مع الدول العربية لا امتياز ولا مركز ممتازاً لأي دولة لا حماية أجنبية، تنسيق السياسة الخارجية اللبنانية مع سياسة الدول العربية، وعلى الصعيد الدولي لا أحلاف ولا امتيازات ولا مراكز ممتازة لأي دولة كبرى"^(٣٨)، ولوزير الخارجية الأسبق جورج حكيم، محاضرة عن



سياسة لبنان الخارجية في العام ١٩٦٥، يقول فيها: "إن سياسة لبنان الخارجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية، ومن مصلحة لبنان التوفيق بين الدول العربية لأن الوفاق العربي ضروري لتأمين الوفاق بين الطوائف اللبنانية".

هذه الرؤى الاستباقية والاستشرافية لسياسة لبنان الخارجية وعلاقاته مع المحيط العربي، وبالتحديد حيال سوريا، تغيب عن الحاضر اللبناني، مما يجعل الرنة السياسية والاقتصادية للبنان، وهي سوريا، منكمشة على تعقيدات شتى وبعيدة عن البراغماتية المطلوبة التي تفترض التمعن في المصالح العليا للدولة اللبنانية وتقتضي تطبيعاً عقلانياً للعلاقات بين بيروت ودمشق، فـ "اتفاقية الطائف" بحد ذاتها، هدفت إلى أمرين، الأول: الإصلاح الداخلي، والثاني: العلاقة مع سوريا^(٣٩).

ومثل هذه البراغماتية الغائبة حتى الآن، تشكل تحدياً حقيقياً أمام الانسجام الوزاري في الحكومة الواحدة، فانقسام الأطراف اللبنانية بين مطالب بتصحيح العلاقات مع دمشق، وبين متحفظ وبين رافض، يوسع مساحة الحذر حيال استقرار العمل الحكومي وينبئ باهتزازه بين فترة وأخرى، كما أن المراوحة على اضطراب العلاقات اللبنانية السورية، سيحول دون الاستقرار الداخلي مما يبقي لبنان في "حالة طوارئ" بعلاقاته الخارجية وبنافذته البرية السورية الوحيدة على العالم العربي، ول "حالة الطوارئ" تلك، أثمان سياسية واقتصادية باهظة.

لعل بقعة الضوء في نفق العلاقات اللبنانية السورية، تكمن في التعويل على الدور الروسي كوسيط لترميم هذه العلاقات أو إعادة تشكيلها بصيغة جديدة، وعلى ما جاء في البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري، أن الحكومة "تجدد ترحيبها بالمبادرة الروسية لإعادة النازحين السوريين إلى بلادهم"، وفي حال إضافة هذا الترحيب، إلى الدور الروسي المتنامي في لبنان، من مثل مشاركة روسيا باستخراج الغاز والنفط اللبنانيين، وإبرامها عقود تأهيل معمل كهربائي ومصفاة نفطية في شمالي لبنان، وتزويدها قوى الأمن الداخلي بملايين الذخائر البندقية، وكذلك الصلات الوثيقة للرئيس سعد الحريري بالرئيس فلاديمير بوتين عبر مستشاره جورج شعبان،



والصلوات نفسها للوزير جبران باسيل بالرئيس الروسي من خلال مستشاره أمل أبو زيد، كلها عناصر تتيح توسيع بقعة الضوء باتجاه الرهان على دور الوساطة الروسية في تعبيد الطريق بين بيروت ودمشق.

خاتمة

أثمر توافق القوى السياسية اللبنانية على تشكيل حكومة جديدة تفاؤلاً باحتمال خروج لبنان من معضلته النزاعات الداخلية ومأزقه الإقتصادي، وقد جاء التوافق السريع أيضاً على صوغ البيان الوزاري للحكومة ونيلها الثقة بـ ١١ صوتاً نيابياً من أصل ١٢٨ نائباً يشكلون مجموع أعضاء المجلس النيابي، ليرفع من نسبة التفاؤل التي أعقبت تشكيل الحكومة.

غير أن هذا التفاؤل النفسي، ينقلب إلى حذر شديد أقرب إلى السلب، حين يجري التمعن في المعطيات والحقائق الرقمية لواقع الفساد والاقتصاد في لبنان، ولطريقة ممارسة الحياة السياسية القائمة على التناوب واصطناع الأضداد، ولعل العودة إلى الأشهر التسعة التي سبقت تشكيل الحكومة وكيفية تحول شروط التشكيل إلى "حروب بين القوى السياسية والحزبية، يدفع إلى القول بأن "التوافق" على التشكييلة الحكومية يكاد ينطبق عليه وصف الـ "هدنة" بين متحاربين.

وفيما يسهب البيان الوزاري للحكومة الجديدة، بالحديث عن إصلاحات هيكلية للاقتصاد اللبناني، إلى جانب مكافحة الفساد المستشري في قطاعات الدولة ومفاصلها، فإن عقد الآمال على إصلاحات فعلية وإنفاذيه يبقى غير ذي قيمة إذا لم تتوفر إرادتنا وثقافتان، إرادة وثقافة الحد من النظام الزبائني، وإرادة وثقافة تفعيل سلطة القانون والمحاسبة، وعلى ما يظهر أن هذه الإرادة وتلك الثقافة، ما فتئت غائبتين عن المشهد العام حتى الآن، ولا شك أن غدا لناظره قريب.



مراجع وهوامش

- ١- الدستور اللبناني إصدار مجلس النواب اللبناني بيروت طبعة العام ١٩٩٥- المادة ٦٩ ص: ٥٢
- ٢- المصدر نفسه المادة ٥٣- ص : ٤٠ المادة ٦٤- ص: ٤٨
- ٣- المصدر نفسه ص: ٨
- ٤- بيضون احمد الصيغة الميثاق الدستور دار النهار للنشر بيروت طبعة العام ٢٠٠٣ ص: ١٥
في مذكراته يعتبر رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق كميل شمعون أن حرب العام ١٩٧٥ هي امتداد لشبه الحرب التي وقعت في أواخر ولايته الرئاسية في العام ١٩٥٨، انظر: كميل شمعون أزمة في لبنان منشورات الفكر الحر بيروت طبعة العام ١٩٧٧ ص: ١٠
إلا أن باسم الجسر كاتب سيرة الرئيس فؤاد شهاب والمقرب منه يقول: " إن ثورة العام ١٩٥٨ لم تكن من صنع الرئيس جمال عبد الناصر، فإنحياز الرئيس كميل شمعون إلى السياسات الدفاعية الغربية ، فيما كانت مصر وسوريا والسعودية تعارض هذه السياسة بعنف، وانحياز السياسة الخارجية اللبنانية ، اي بعد استقالة حميد فرنجية من الخارجية، كان من اهم أسباب نقمة الدول العربية الثلاث على الحكم اللبناني " راجع : باسم الجسر: فؤاد شهاب ذلك المجهول شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٨- ص: ١٩
ولا يبتعد وزير الخارجية الأسبق فؤاد بطرس عما خلص إليه باسم الجسر فيقول: " اعتقد ان عبد الناصر أدرك ان للبنان خصائص وطاقة محددة ليس بإمكانه أن يطلب أكثر منها " راجع : فؤاد بطرس المذكرات اعداد انطوان سعد دار النهار بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٩ ص : ١٠٣
- ٥- راجع في هذا المجال : القوى السياسية في لبنان سلسلة محاضرات نظمها النادي الثقافي العربي في أواخر ستينيات القرن الماضي، وشاركت فيها أحزاب ما قبل الحرب (الكتائب الوطنيون الأحرار الكتلة الوطنية الحزب التقدمي الإشتراكي الإتحاد الدستوري النجادة منظمة الإشتراكيين اللبنانيين الحزب الشيوعي الجبهة الديمقراطية البرلمانية حزب البعث الموالي للعراق الهيئة الوطنية الحزب السوري القومي الإجتماعي) دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٠.
- ٦ - يعلق سليم الحص رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق على الأعراف السياسية المتبعة في لبنان فيقول : " السابقة تمحوها سابقة مغايرة وأما إذا تكررت السابقة وأصبحت مقبولة فإنها تصبح عندئذ عرفاً " راجع : سليم الحص : نحن والطائفة شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٣- ص: ٤٢
- ٧- حول طريقة تشكيل الحكومات اللبنانية خلال مرحلة الحرب الأهلية انظر : طلال سلمان ثرثرة فوق بحيرة ليمان المركز العربي للمعلومات بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٤- ص: ١٢
- ٨- سنو عبد الرؤوف حرب لبنان ١٩٧٥ ١٩٩٠ الجزء الثاني الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٨ ص: ١٠٤٩
- ٩- المادة ٥٣ الدستور اللبناني مصدر سابق



- ١٠- عثمان محمود رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف تقديم رئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠١- ص: ١٩
- ١١- يروي السفير السابق صلاح عبوشي والذي عمل قبل انتقاله إلى السلك الدبلوماسي ، مديرا لمكتب رؤساء الحكومة بين الأعوام ١٩٤٠ و ١٩٦٠، توتر العلاقة بين رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء جراء عدم تحميل الدستور مسؤولية الحكم لرئيس الجمهورية على الرغم من كونه رئيس السلطة الإجرائية فيقول : " بدأ اليوم الأول الذي نزل فيه الرئيس عبد الله اليافي (خلال عهد الرئيس كميل شمعون في العام ١٩٥٣) إلى السراي لإستلام مهام رئاسة الحكومة محتدا فقال لعادل عسيران ومجيد ارسلان : لن ادعه يفعل ما يريد ثم يضع المسؤولية علينا ، سأوقف كل شيء عند حده " راجع : صلاح عبوشي تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة دار العلم للملايين بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٩ ص: ٩١
- ١٢- منصور البير موت جمهورية دار الجديد بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٤- ص: ٢٤٤.
- ١٣- طرابلسي فواز تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف شركة رياض الرئيس للكتب والنشر بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٨- ص: ٤٢٥
- ١٤- "النهار" يومية لبنانية ١٦ ١ - ٢٠١٩
- ١٥- "الحياة" يومية سياسية لندن ٦ ٦ - ٢٠١٨
- ١٦- "الأخبار" يومية لبنانية ٢١ - ١١ - ٢٠١٧
- ١٧- "النهار" يومية سياسية بيروت ١٤ - ٢ - ٢٠١٩.
- للمزيد:
- " الجمهورية " - يومية سياسية بيروت ١٤ - ٢ - ٢٠١٩.
 - " الأخبار " يومية سياسية بيروت ١٦ - ٢ - ٢٠١٩.
- ١٨- راجع : النص الحرفي للبيان الوزاري : الوكالة الوطنية للإعلام ١٢ - ٢ - ٢٠١٩.
- ١٩- انظر : البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة على الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء اللبناني www.pcm.gov.lb
- ٢٠- انظر : "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" - transparency-lebanon.org
- للمزيد:
- "الأخبار" ٢٣ - ٢ - ٢٠١٨.
 - " المدن " ٢٤ - ٢ - ٢٠١٨
- ٢١- "اللواء" يومية سياسية بيروت ٣٠ - ١ - ٢٠١٩.
- ٢٢- "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" مصدر سابق.
- ٢٣- "الأبناء" سياسية إلكترونية ناطقة بلسان الحزب التقدمي الإشتراكي - ٩ - ٤ - ٢٠١٨.
- ٢٤- "الأمن العام"، دورية ناطقة بلسان جهاز الأمن العام اللبناني بيروت العدد ٤٥ يونيو / حزيران ٢٠١٧.



للمزيد:

- انظر: وزير الإقتصاد الأسبق ألان حكيم " النهار " يومية سياسية ١٣ - ٢٠١٦ ٨
- " الجمهورية " يومية سياسية ٣ - ١ - ٢٠١٥
- ٢٥- "البناء" يومية سياسية ناطقة بلسان الحزب السوري القومي الإجتماعي ١٣ - ٣ - ٢٠١٧.
- ٢٦- "الأخبار" يومية سياسية ٢٩ ١٠ ٢٠١٨,
- ٢٧- انظر: البروفور جاسم عجاقة " الجمهورية " ١ - ١١ - ٢٠١٨
- ٢٨- المصدر نفسه.
- ٢٩- "النهار" ٨ ٨ ٢٠١٨.
- ٣٠- "الشرق الأوسط" يومية سياسية لندن - ٦ ٧ ٢٠١٨
- للمزيد : "المدن" ١ - ٤ - ٢٠١٨.
- ٣١- انظر : وزير المالية اللبنانية " النهار " ١٦ ٢ - ٢٠١٩.
- ٣٢- انظر : جاسم عجاقة " الجمهورية " ١٢ ٢ - ٢٠١٩.
- ٣٣- المصدر نفسه.
- ٣٤- " النهار " ٧ - ٣ - ٢٠١٨.
- ٣٥- انظر : نشرة "مركز الدراسات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان" بيروت ٢٠١٣.
- ٣٦- راجع النص الكامل للبيان الوزاري لأول حكومة لبنانية بعد الاستقلال لبنان في عهد الاستقلال المؤتمر الثقافي العربي الأول دار الأحد بيروت ١٩٤٧ ص ٦.
- ٣٧- باسم الجسر فؤاد شهاب ذلك المجهول شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ١٩٨٨ ص: ٧٢.
- ٣٨- فؤاد عمون سياسة لبنان الخارجية دار النشر العربية بيروت ١٩٥٩ - ص: ٣١.
- ٣٩- البير منصور موت جمهورية دار الجديد بيروت ١٩٩٤ - ص: ٢٤٤